



مصلحة الجمارك
قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية
الإدارة العامة للسياسات والإجراءات
إدارة بحوث التشريعات الرقابية

منشور تذكيري رقابي مشترك
استيراد رقم (٣٠) وتصدير رقم (١٧) لسنة ٢٠١٧

الحاقاً بـ :-

- * منشور مشترك استيراد (٢٠) وتصدير (٣) لسنة ٢٠٠٥
 - * منشور تعليمات رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٩ في شأن توحيد جهات العرض الرقابية طبقاً للقرار الجمهوري رقم ٢٠٠٠/١٠٦
 - * منشور استيراد مشترك رقم ١٨ وتصدير رقم ١٥ لسنة ٢٠١٣ والتعليمات الصادرة تبعاً في هذا الشأن
- إشارة إلي :-
- * قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٣/١١٨٦ .
 - * واحكام القسم الثاني الخاص بنظام وإجراءات فحص السلع المستوردة والمصدرة من لائحة القواعد المنفذة لاحكام قانون الاستيراد والتصدير رقم ١٩٧٥/١١٨ الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٥/٧٧٠ .

يراعى إتباع ما يلي

- * رجاء التفضل بالإحاطه والتكرم بالتنبيه علي كافة الإدارات التابعة لرئاسة سيادتكم لمراعاة ما جاء بكتاب السيد الاستاذ / رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات رقم ٣٧٣١ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٧ الوارد للإدارة بتاريخ ٢٠١٧/١٢/١٣ والموضح خلفه بكل دقة وذلك منعاً للمسألة القانونية

تفضلوا بقبول وافر التحية

رئيس الإدارة المركزية
للسياسات والإجراءات الجمركية

السيد حسنى السيد

مدير عام الإدارة العامة
للسياسات والإجراءات الجمركية

مها مصطفى سليم

مدير ادارة
بحوث التشريعات الرقابية

محمد فكرى محمد

٢٠١٧/١٢/١٤



٢٧٣١
بدون
١٧ ١٢ ٧
ص ٢

السيد الدكتور/ مجدي عبدالعزيز

رئيس مصلحة الجمارك المصرية

تحية طبية و بعد ...

يطيب لي أن أبعث لسيادتكم بتقديرنا العميق لدور سيادتكم في التعاون المثمر مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. وفي إطار حرص الهيئة على استمرار التعاون البناء مع مصلحة الجمارك المصرية.

نتشرف بإحاطة سيادتكم علما بأنه تلاحظ قيام الجمارك بالموانئ المختلفة بالتأشير بالعرض على الجهات الرقابية الخاضعة لإشراف الهيئة ضمن تأشيرة الاحالة للهيئة، وحيث أن القواعد المنظمة لأعمال الفحص النوعي نصت صراحة على خضوع الجهات الرقابية المنوط بها الفحص والرقابة تحت مظلة الهيئة على النحو التالي:

١- قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ المادة الثانية ٢٠٠٠ والتي نصت على خضوع مندوبى هذه الجهات للإشراف الإدارى للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، ويفوض مندوبو هذه الجهات فى مباشرة الإختصاصات اللازمة لإجراء الفحص دون الرجوع لسلطة أعلى، كما نصت المادة الثالثة من ذات القرار على أن يشكل رئيس فرع الهيئة المختص اللجان المشتركة من الجهات المنوط بها الفحص والرقابة لإجراء الفحص المطلوب بحسب طبيعة السلعة الخاضعة للرقابة ويقوم بإبلاغ مصلحة الجمارك بنتيجة الفحص.

٢- قرار رئيس مجلس الوزراء ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ والذي نص فى مادته الاولى على أن تختص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات باستيفاء إجراءات الفحص التي تنظمها قوانين الاشعاعات المؤينة والوقاية من مخاطرها ومراقبة الأغذية والزراعة والاستيراد والتصدير المشار إليها، وعلى مصلحة الجمارك أن تعتمد بما تقرره الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى هذا الشأن، ولا يجوز لمصلحة الجمارك الاعتداد بأية طلبات فحص أو فحوص أو نتائج فحص تصدر من أي جهة أخرى وعلى الجمارك الإفراج عن السلع المصدرة أو المستوردة متى صدر قرار الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات باستيفاء شروط الفحص.

وعلى هدى ما تقدم برجاء تفضل سيادتكم نحو إعادة التذكير للجمارك المختصة بالموانئ المختلفة بأن يتم التأشير بالعرض على الهيئة فقط، وقيام الهيئة بدورها بتحديد جهة الفحص طبقا للصنف المعروض وذلك تطبيقا للقوانين والقرارات المنظمة للفحص النوعى والرقابة.
شاكرين لسيادتكم صادق تعاونكم.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ...

تحريراً في ٢٠١٧/ ١٢ /

رئيس مجلس الإدارة

لواء مهندس / إسماعيل جابر